

## «الإحسان العابر» لغوغل وفيسبوك على الصحافة لا يحل الأزمة

أكثر الشركات الممولة لصناعة الأخبار. ولم تصدر الشركتان سوى معلومات محدودة حتى الآن عن كيفية إنفاق 600 مليون دولار في صورة منح وخدمات وكثيرا ما تطلقان تعبيرات عامة أو تقديمًا أمثلة دون ذكر تفاصيل مالية.

وقال عدد من المديرين التنفيذيين في مجال الأخبار إنهم يطالبون الشركتين بدفع المزيد مقابل المحتوى وتعزيز العمل في ترتيب أولويات التغطيات الإخبارية الأصلية. وتقول فيسبوك وغوغل إنهما عدلتا بالفعل خوارزمياتهما لتحقيق هذا الهدف.

من ناحية أخرى يرى ناشرون شبها حياة يمد لهم. فقد قال تنفيذي في صحيفة «بوست أند كورير» في تشارلستون بولاية ساوث كارولينا إن «مختبرا» تدريبيًا مولته غوغل ساعد الصحيفة في تحديد حجم وقيمة الإعلانات الرسمية اللازمة لتغطية النفقات.

وللشركتين تأثير هائل على إيرادات الإعلانات للمنافذ الإخبارية لأن خوارزمياتها تحدد ما إذا كان أي مقال يبرز بشكل واضح في بحث على محرك غوغل أو على البث الإخباري في فيسبوك.

وتدير غوغل واحدة من أكبر البورصات على الإنترنت للإعلانات الرقمية التي تباع وتشتري تلقائياً عن طريق برمجيات خاصة. ولأن غوغل تنافس باعتبارها أكبر مشتر وأكبر بائع في تلك البورصة فمن الممكن على حد قول بعض الناشرين والمستخدمين أن تدير الأعمال لصالحها.

وفي الولايات المتحدة وحدها انخفضت إيرادات الصحف من الإعلانات الرقمية والمطبوعة إلى 14.3 مليار دولار في 2018 من 49.4 مليار دولار في 2005.

ووافقت غوغل في السابع من يونيو بمقتضى تسوية مع هيئة مكافحة الاحتكار الفرنسية على إطلاق منسبتي الإعلانات عموماً على المزيد من البيانات بما يقلل بعضاً من المزايا التنافسية التي تتفوق بها على الناشرين.

ورداً على سلسلة من الدعاوى القضائية رفضت الشركتان اتهامات بان ممارسة فيسبوك في الأعمال تضر بالناشرين. وقالت غوغل إن الناس يستخدمون الخدمات لأنهم يختارون ذلك لا لأنهم مجبورون على ذلك.

غير أن فرانك بلين ناشر صحيفة سياتل تايمز يرى الأمور من منظور مختلف. فقد قال إن صحيفته شاركت في برامج تدعمها غوغل وفيسبوك. وأضاف «لو لم تحترق الشركتان الإعلان وتوجهنا للبحث بالطريقة التي توجهانه بها، لكانت الصحف تحقق دخلاً حتى الآن».

الأجل القريب «لكنها لا تُصرف بمستوى له أثر دائم على هذا المجال» وهي «فعليا لا تغير شيئاً».

وأكدت الشركتان العلاقة بينهما من ملزمتهما بكل صدق بمساعدة المنافذ المحلية والإقليمية وأنهما ستواصلان تقديم الدعم بعد انتهاء أجل مبادرة إنفاق السنتمة مليون دولار في الأشهر المقبلة.

وقال كامل براون رئيس الشركات الإخبارية في فيسبوك إن الهدف من مشروع فيسبوك للصحافة هو مساعدة الناشرين «فعلياً في الانتقال إلى عالم اليوم الرقمي والأزدهار فيه حيث يتعين عليهم إيجاد جمهور خاص للغاية من أجل النجاح».

وقال بن موني مدير الشركات العالمية في غوغل إن الشركة تركز على «التأكد من وجود بيئة صحية مفعمة بالحياة للصحافة الممتازة».

607  
مليارات دولار إيرادات الإعلانات  
لغوغل وفيسبوك خلال  
السنوات الثلاث الأخيرة

وقد قدمت كل من فيسبوك وغوغل مساهمات لصناعة الأخبار بخلاف السنتمة مليون دولار. فعلى سبيل المثال خصصت كل منهما مليار دولار العام الماضي في صورة منح واتفاقيات لسداد مقابل المحتوى لعدد من وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم.

وفي إطار هذا الالتزام دفع غوغل أموالاً للناشرين مثل رويترز لإعداد محتوى وتنظيمه لمشروع «نيوز شو كيس» الذي تقدم من خلاله مقتطفات لتطبيقات نيوز ويسكر الخاصين بها.

وفي 2020 أعلن معهد رويترز لدراسة الصحافة أنه حصل على حوالي 19 مليون دولار كمنح من غوغل وأربعة ملايين دولار من فيسبوك.

غير أن فيسبوك وغوغل تقولان إن الناشرين يستفيدون من استخدام منصاتهم وهو ما يسهم في تحقيق دخل لهم من الإعلانات والإشتراكات. وقال براون «نحن خدمة مجانية متاحة لأي جهة لتقديم المحتوى». وأضاف أن مشاركة الناشرين «تتشر إلى أنهم يستفيدون من المنصة دون أن يقدم هذه الاستثمارات الإضافية».

وقد حققت فيسبوك وغوغل 607 مليارات دولار من إيرادات الإعلانات خلال السنوات الثلاث الأخيرة وفقاً لما قدمته الشركتان من إفصاحات. والائنتان من بين

واشنطن - دفعت ضغوط من الجهات التنظيمية والسياسية لحكومات عربية شركتي فيسبوك وغوغل في السنوات الأخيرة إلى تخصيص ما مجموعه 600 مليون دولار لدعم منافذ إخبارية على مستوى العالم. عدد كبير منها منافذ محلية أو إقليمية تتعثر في العصر الرقمي.

وأصدرت الشركتان الأمريكيتان بيانات عديدة تؤكدان فيها أن الألاف من المنافذ الإعلامية تلقت دعماً مالياً وغير مالي لكل شيء من التحقق من صحة الأخبار أو التغطية الإخبارية إلى التدريب.

ويبدى بعض الناشرين امتنانهم لهذه المساهمات التي يصفونها بأنها ضرورية مع تراجع إيرادات الإعلانات. لكن خبراء إعلام يطرحون تساؤلات يبدون فيها بعض الشكوك بشأن هذه الأموال التي دفعتها الشركتان تحت الضغط، هل هي حل مؤقت، أم أن هذه الشركات تعمل فعلاً لإنقاذ الصحافة من أزمتها الوجودية بعد أن ساهمت أصلاً في هذه الأزمة.

وقال عدة محللين إعلاميين ومديرين تنفيذيين في مجال الأخبار لرويترز إن هذا التمويل المقرر إن استمر على مدار ثلاث سنوات لا يعوض شيئاً تقريباً عن عشرات المليارات من الدولارات التي فقدها الناشر مع ابتلاع شركات التكنولوجيا لسوق الإعلانات الرقمية.

وقد حصلت غوغل وفيسبوك على 54 في المئة من إيرادات الإعلانات الرقمية في الولايات المتحدة في 2020 وفقاً لما قوله شركة إي ماركتر لأبحاث السوق.

ووصف بعض الناشرين هذه المشروعات، بما في ذلك مساهمة كل من الشركتين بمبلغ 300 مليون دولار فيها، بأنها وسيلة لإسكات من يشتكون من الناشرين وللمظهر بمظهر الطبيب.

وتواجه الشركتان معارك قضائية ومطالبات بتعويضات عن المحتوى الإخباري على مستوى العالم وكذلك دعاوى ضد الاحتكار من جهات تنظيمية وناشرين.

وقالت مارييل بيرييز وازويرث ناشرة مجلة ورئيسة شبكة «يو.أس.أي.ه توداي» التي تشارك في برنامج للتحقق من صحة الأخبار تترافق في فيسبوك إن هذا «الإحسان العابر» ليس سوى «غضب من فيض».

وأضافت «ناشرو الأخبار لا يتطلعون لإحسان. نحن ببساطة نطالب بالعدل والإنصاف».

وقالت إميليا بيل مديرة مركز تاو للصحافة الرقمية بجامعة كولومبيا إن هذه الأموال ضرورية لغرف الأخبار في

تونس - أقدم العشرات من العاملين في بلدية مدينة الكرم شمالي العاصمة التونسية على محاصرة مقر إذاعة «شمس أف.أم» الخاصة ورفعوا شعارات ضد العاملين فيها إضافة إلى تهديدهم على خلفية بثها برنامجاً انتقد ممارسات عمال البلدية ومخالفاتهم للقانون.

وقال محمد بن ماضي «الذي يقدمه الإعلامي التونسي حمزة البلومي إقدام مجموعة لا ترتدي الزي الرسمي على غلق محل مواطن في المدينة لقيامه بنشر صور وفيديوهات تنتقد عمل البلدية».

وقدمت الاعتداءات. وأصدرت النقابة والجمعية بياناً مشتركاً قالتا فيه «إنه في سابقة خطيرة

التي تم نشرها. وقالت إذاعة «شمس أف.أم» في بيان إن «ما يحدث من خطر بالعمل الصحافي واستهداف للصحافيين، بما من شأنه أن ينسف جوهر حرية التعبير والصحافة».

وأفادت في بيان آخر أن المستشار الإعلامي لرئيس الحكومة أكد أن هشام المشيشي أعطى تعليماته لتأمين الإذاعة وحماية العاملين فيها.

وأوضحت رئيسة فرع نقابة الصحافيين بإذاعة «شمس أف.أم» حولة السليتي أن عدداً من عمال بلدية الكرم هددوا بحجب النقابات أمام المقر محتجين على ما تم تداوله من تصريحات خلال البرنامج. كما قاموا بتسمية الصحافيين بالاسم وتكرار عبارات من قبيل «تعرف بيوثهم». واعتبرت هذا الاحتجاج انتهاكاً لحرية التعبير ومعاداة للعمل الصحافي.

## الصحافيون الأردنيون يتنفسون الصعداء برفض النواب لقانون يقيّد الحريات

### المؤسسات الصحافية تطالب برفع سعر الإعلان الحكومي



#### النواب ينتصرون لحرية الإعلام

تفرض قيوداً على عمل الصحافة مطالباً بتشكيل لجنة مشتركة مع خبراء إعلاميين وقانونيين تقوم بمواصلة القوانين مع المعايير الدولية لحرية الإعلام وأفضل الممارسات في العالم.

وتعتبر التشريعات القانونية وإشكالاتها المتعلقة بالحد من حرية التعبير والعمل الصحافي واحدة من مشاكل عديدة في القطاع الصحافي الأردني، تتعلق بالوضع الاقتصادي والهيمنة لأسبانيا في الصحف الحكومية.

وبدأت الحكومة تلقت أخباراً إلى الصحف وتعترف بضرورة دعمها للخروج من أزمتها.

وأكد مجلس نقابة الصحافيين أهمية العمل على تحسين الأوضاع المعيشية للصحافيين بانتظام الرواتب ورفع المخاض منها.

كما أكد المجلس خلال لقاءين منفصلين مع رئيس مجلس الإدارة والمدير العام «الراوي» و«الدستور»، على ضرورة تعزيز الأمن الوظيفي ورفض المسجورة لأي توجهات لإجراء الهيكلة في صفوف الصحافيين والذين يشكلون النسبة الأقل من إجمالي عدد العاملين وتراجعت أعدادهم بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية.

وقال القائم بأعمال نقيب الصحافيين نبال البرماوي إن النقابة تضع من ضمن أولوياتها مساعدة الصحف الورقية على تجاوز الأزمات المالية التي تعاني منها ولذلك تم العمل بتشاركية مع إدارات الصحف لأجل تحسين إيراداتها بخاصة من الإعلانات.

وأشار البرماوي إلى أنه تم البدء بمعالجة مترددة أفقت إلى اتفاق مهم بين إدارة المؤسسات الصحافية وقادته النقابية لزيادة الإيرادات من الإعلان القضائي، مؤكداً أن هناك خطوات أخرى ستنفذ قريباً ومواصلة الجهود لرفع سعر الإعلان الحكومي وجوانب أخرى تخدم الصحف.

ونوه بأنه تم تحقيق إنجازات سابقاً على هذا الصعيد بخاصة رفع سعر الإعلان الحكومي بنسبة 120 في المئة وغيرها.

من جانبه، أشار رئيس مجلس إدارة صحيفة «الدستور» محمد داودية إلى حجم التحديات التي تواجه الصحف الورقية بشكل عام وقال إن هناك إجراءات تمت سابقاً لمساعدة «الدستور» على تجاوز أزمتها المالية لكن المسار تعثر بسبب جائحة كورونا.

ويطالب العاملون في الصحيفة بإعطاء الأولوية في الإجراءات القادمة لصف الرواتب والمتأخرات المالية وتسديد أقساط البنوك ومؤسسات الإقراض وأن تتحمل الشركة الفوائد والتبعات المالية المترتبة على تأخير تسديدها.

وينتظر استكمال لجنة العاملين في الصحيفة مناقشة تلك المقترحات والتشاور مع كافة العاملين بالتنسيق مع النقابة بهدف إقرار اتفاق بين الإدارة والعاملين برعاية النقابة.

فاز الصحافيون الأردنيون بجولة في معركة الحريات الإعلامية عبر مساندة نواب مجلس الشعب لمطالبهم بإلغاء تعديل قانوني يشدد القيود على العمل الصحافي، فيما يحتاج القطاع إلى الكثير من الجهود لدعمه مهنياً ومالياً إضافة إلى قطع الطريق على محاولات تمرير قوانين مماثلة.

وأشار القضاة إلى أنها المرة الثالثة التي تحاول فيها قوى مختلفة في الدولة خلال مجالس نواب مختلفة، تمرير قانون يُحد من حريات الصحافيين.

وقال إن تقييد حرية الصحافة يأتي من حطوة القوانين المطروحة كقانون الجرائم الإلكترونية والقوانين التي تتعلق بالخدمة المدنية والتي تمنع الموظف الحديث عن مؤسسته، وغيرها من القوانين التي تجرم الصحافيين.

وبنه إلى أن الأنظمة المطروحة تُرهب للصحافيين، والحراك القائم يشكل قوة دافعة لإسكاتهم، مضيفاً أن منع نشر القانون والتصدي له أسهل من تعديله لاحقاً، ولا بد من أن يقف الصحافيون جسداً واحداً تحت مسمى السلطة الرابعة.

وكتشف القضاة أن اللجنة القانونية كانت من أشد المعارضين لقرارات المجلس، وأن هناك نية لتقييد حرية التعبير قدر 500 دينار ولا تزيد عن 5000 الألف دينار أو بكلمات العقوبتين.

وأشار التعديل الذي يعتبر أن نشر المعلومات الكاذبة بحق أي شخص بقصد تحقيق منافع شخصية أو اغتيال شخصية أو التأثير على مصداقيته أو الإضرار بسمعته واستغلال النفوذ، من جرائم الفساد، يخالف داخل الأوساط الإعلامية، من أن تكون هذه المادة أداة حكومية جديدة للتضييق على حرية الصحافة في البلاد.

وقال صحافيون إن الحكومة كانت تهدف من وراء هذا التعديل منع نشر أي معلومات عبر المواقع الإخبارية الإلكترونية، أو مواقع التواصل الاجتماعي، أو حتى تناولها عبر البرامج الإذاعية أو التلفزيونية، حول القضايا التي تحقق بها هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وخاصة وأن الحكومة أو الإذاعة العام قرر في أكثر من مناسبة، منع النشر في قضايا فساد مالي، ومنع تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي أيضاً.

وتطالب نقابة الصحافيين، النواب فور تقديم الحكومة لمشروع القانون المعدل، برد القانون دون مناقشته، خاصة وأن تطبيقه سيكون بمثابة حجيم لعمل الصحافيين والإعلاميين، وتسمح للحكومة بملاحقة الصحافيين بشكل واسع.

واعتبر خبراء في قضايا النشر أن التعديلات المدرجة ذات خطورة كبيرة، خاصة وأنها تتضمن مصطلحات سياسية كإغتيال الشخصية، وأن التعديل القانوني يحبس المشتكين عليهم في مثل هذه القضايا بما يشابه قانون محكمة أمن الدولة.

ووفق عضو نقابة الصحافيين خالد القضاة، تعتبر هذه التعديلات منافية تماماً لتأكيدات الحكومة الدائمة بحرية الإعلام في الأردن.

عمان - انتصر مجلس النواب الأردني للصحافيين وللحريات الإعلامية، بإلغائه للمادة 10 من مشروع قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد التي تقضي بإدراج قضايا النشر ضمن قانون مكافحة الفساد الذي يشكل تقييداً للحريات ويعد توسعاً في التشريعات التي من شأنها التضييق على الصحافيين.

وقال مجلس النواب في بيان رسمي أصدره الخميس إن تعديلات النواب على مشروع القانون المعدل لقانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، شكلت انتصاراً للحريات الصحافية ولطالب الجسم الإعلامي، حيث شطب المجلس نص المادة السواردة من الحكومة والتي تجرم نشر الأخبار الكاذبة في قضايا الفساد.

وشطب النواب التعديل الحكومي الذي اعتبر نشر الأخبار الكاذبة حول قضايا الفساد جرماً يعاقب مرتكبه بالسجن أربعة أشهر وبغرامة لا تقل عن 500 دينار ولا تزيد عن 5000 الألف دينار أو بكلمات العقوبتين.

وأشار التعديل الذي يعتبر أن نشر المعلومات الكاذبة بحق أي شخص بقصد تحقيق منافع شخصية أو اغتيال شخصية أو التأثير على مصداقيته أو الإضرار بسمعته واستغلال النفوذ، من جرائم الفساد، يخالف داخل الأوساط الإعلامية، من أن تكون هذه المادة أداة حكومية جديدة للتضييق على حرية الصحافة في البلاد.

وقال صحافيون إن الحكومة كانت تهدف من وراء هذا التعديل منع نشر أي معلومات عبر المواقع الإخبارية الإلكترونية، أو مواقع التواصل الاجتماعي، أو حتى تناولها عبر البرامج الإذاعية أو التلفزيونية، حول القضايا التي تحقق بها هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وخاصة وأن الحكومة أو الإذاعة العام قرر في أكثر من مناسبة، منع النشر في قضايا فساد مالي، ومنع تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي أيضاً.

وتطالب نقابة الصحافيين، النواب فور تقديم الحكومة لمشروع القانون المعدل، برد القانون دون مناقشته، خاصة وأن تطبيقه سيكون بمثابة حجيم لعمل الصحافيين والإعلاميين، وتسمح للحكومة بملاحقة الصحافيين بشكل واسع.

واعتبر خبراء في قضايا النشر أن التعديلات المدرجة ذات خطورة كبيرة، خاصة وأنها تتضمن مصطلحات سياسية كإغتيال الشخصية، وأن التعديل القانوني يحبس المشتكين عليهم في مثل هذه القضايا بما يشابه قانون محكمة أمن الدولة.

ووفق عضو نقابة الصحافيين خالد القضاة، تعتبر هذه التعديلات منافية تماماً لتأكيدات الحكومة الدائمة بحرية الإعلام في الأردن.

## غضب صحافي في تونس بعد محاصرة إذاعة وتهديد العاملين فيها

أقدمت ميليشيات تابعة لرئيس بلدية الكرم على محاصرة وإقتحام مقر إذاعة «شمس أف.أم» والاعتداء على العاملين فيها لفظياً ومادياً كما هدت عداً آخر من الزملاء».

وأضاف البيان أن رئيس البلدية سخر إمكانات بلدية الكرم من أجل القيام بهذا الاعتداء الذي يذكر بماضيه مع «روابط حماية الثورة التي خربت البلاد وكانت لها سلسلة من الاعتداءات على المؤسسات الإعلامية والمنظمات الوطنية ولعل أبرزها الاعتداء أمام مقر التلفزيون التونسي والاعتداء على مقر الاتحاد العام التونسي للشغل والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري».



التهديدات لا تهرب الصحافيين

وتوالت التنديدات من قبل المنظمات والنقابيات بما جرى، حيث ندد المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل بما وصفه اعتداءً همجياً، معتبراً أنه تكريس لقلبية الاستهتار بالقانون والاستقواء على الأشخاص والهيئات والمؤسسات، وينذر بتصاعد موجة العنف التي تقف وراءها أحزاب وعصابات معادية للحريات والحقوق.

وقررت النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين والجمعية العامة للإعلام نقاضة رئيس بلدية الكرم والعاملين الذين قاموا بتلك الاعتداءات.

وأصدرت النقابة والجمعية بياناً مشتركاً قالتا فيه «إنه في سابقة خطيرة